أعتصام المعلمين :

منشعبه في كلية التربية ومصبّه في المستشفيات

قضية معلم مصروف

منذ عام ١٩٤٣ حين نال لبنان استقلاله (كما يقولون) ونحن نسمع من الاذاعة والتلفزيون بانه بلد الحرية والديمقراطية ، ومنذ ذلك الحين وما زلنا نسمع بانه بلد الامن والطمأنينة .

ولكن الحرية هي حرية من في لبنان ، والديمقراطية لمن في هذا البلد ؟

طبعا وبكل تاكيد حرية الاقلية المستغلة المستثمرة ، حرية للطبقة المسيطرة التي تمثل ٤٪ من مجموع الشعب اللبناني وتمارس تسلطها واستغلالها لـ ٩٦٪ من ابناء شعبنا الذين يعملون الليل قبل النهار لتحصيل لقمة العيش واعالة اطفالهم .

هذه هي الحرية التي ينادون بها ، والديمقراطية التي يتكلمون عنها من خلال اذاعاتهم وتلفزيوناتهم وابواقهم المأجورة من الصحف والمجلات .

حيث ان هذه الديمقراطية هي تكريس لمبدأ الاقتصاد الحر الذي يتمشى عليه لبنان ولا يقدم في النهاية الا الرجعيين والسماسرة وكبار التجار والمستوردين ونصب الحرا في مصب العملاء والامبرياليين والولاء الكامل للولايات المتحدة والاستعمار العالمي دون الاهتمام بقضايا الشعب اللبناني ومتطلبات وجوده وحاجاته .

ومن ناحية الامن والطمأنينة التي ينفى بها المسؤولون تجلت بوضوح كامل في موجة التفجيرات والطرود الملغومة التي حصلت في الفترة الاخيرة .

طبعا وبكل تاكيد ليس من مصلحة القيمين على السياسة في لبنان والذين يأخذون من المجلس النيابي والاذاعة والتلفزيون دوسائل الاعلام مسرحا للتصريح عما يقومون به وبشكل يعبر عن الواقع الذي يعيشونه حيث تقلقهم بالتالي سيطرتهم ومصالحهم وامتيازاتهم التي من خلالها يعملون المستحيل للابقاء عليها والاحتفاظ بها وتبقى جماهير الشعب اللبناني ترزح تحت نير الاستغلال والاضطهاد من قبل تلك الطبقة التي تتحكم بوجوده ومصيره . ليس من مصلحتهم ان يخاطبوا الشعب بجرأة وصراحة عما يقترفونه من جرائم وسرقات بحق هذا الشعب على حساب دمه وتعبه وعرق جبينه . ولقد اصبح واضحا لدى الشعب بان النظام اللبناني لا يمثل ارادة الجماهير الشعبية ولا يمثل مصالح تلك الجماهير ومتطلباتها ، وذلك بعد تخاذلها في الرد على العدو الصهيوني الذي ضرب الطائرات اللبنانية في مطار بيروت دون ان تحرك الدولة ساكنا ، وبعد تخاذلها في الرد على العدو عندما ضرب جنوب لبنان وشماله ولم تتدخل لصد العدوان حيث ذهب عشرات الضحايا وتهديم المنازل ، وردها بالقمع الدموي على عمال فنادر عندما تظاهروا مطالبين بتحقيق مطالبهم المحقة العادلة وسقوط شهيدين من الطبقة العاملة وعشرات الجرحى .

وكذلك مجزرة النبطية بحق مزارعي التبغ حيث لاقوا نفس المصير الذي لاقاه العمال في فنادر ، ونفس الاسلوب الدموي الذي تعرضوا له . وقمع الطلاب بانتقاب البنادق واطلاق الرصاص عندما تضامنوا مع المعلمين الرسميين الذين رفعوا مطالبهم المشروعة في سبيل تحسين معيشتهم واعالة اطفالهم . ولقد ساهمت الحركة الطلابية بمعظم اساليب النضال حيث اعلنت تأييدها لعمال فنادر ومزارعي التبغ والمعلمين الرسميين ولاقت ما لاقته القوى الوطنية والتقدمية من قمع وتنكيل وتعذيب .

فمصير اصحاب « السوابق الوطنية » اصبح واضحا كل الوضوح بانهان جماهيرنا من جراء العاملة اللاانسانية التي يتعرضون لها من قبل الدولة . فاضراب المعلمين الرسميين الذي اعلن منذ شهرين تقريبا وقوبل بقرارات الصرف التعسفية بحق ٣٠٩ معلمين كان الخطوة الاولى على طريق النضال الهادف لاسقاط الحكومة الفاشية وتحقيق المطالب الشعبية لجميع الطبقات الكادحة والفقيرة وفي طليعتها تعزيز الحريات الديمقراطية ومحاربة الغلاء والاحتكار وتحقيق مطالب العمال والفلاحين والطلاب والمعلمين بصورة تضمن لهم سبل العيش وتوفر لهم الحاجات الضرورية .

ففضية المعلمين قضية مزمنة تعود لعام ١٩٦٤ ، ولم يستطع وزراء التربية العشرون الذين تعاقبوا عليها ، من وضع الحلول العادلة لقضايا التربية والتعليم والتي تعتبر مطالب المعلمين جزءا اساسيا منها حيث تتلخص مطالبهم بالاتي :

١ ـ اعتبار وظيفة المعلم وظيفة فنية ، وافساح المجال للمعلم للخلق والابداع .

٢ ـ رفع اساس الراتب لكافة معلمي المرحلتين الابتدائية والتكميلية ورفع نسبة التعويض الخاص ٤٠٪ على الراتب ككل .

٣ ـ اعتماد مقياس الشهادات وسنوات الخدمة والخبرة لدى تصنيف المعلمين .

٤ ـ حق المعلم بالاحالة على التقاعد بعد مرور ٢٥ سنة خدمة .

٥ ـ منح ورثة المعلم تعويضا كاملا في حال وفاته .

٦ ـ حق المعلمين بالعمل النقابي واستصدار قانون بذلك .

٧ ـ تعميم التعليم الرسمي في جميع الاراضي اللبنانية .

٨ ـ ضم المتعاقدين الى ملاك وزارة التربية .

٩ ـ تعريب المناهج التعليمية التي تعتبر حاجزا امام وصول الطالب الى المرحلة الجامعية .

١٠ ـ تعزيز الجامعة اللبنانية وتأمين العمل للخريجين .

١١ ـ توحيد الكتاب المدرسي .

فهذه هي المطالب العادلة والمحقة التي رفعها المعلمون الرسميون وقوبلت من قبل الدولة بالصرف التعسفي حيث قطعت ارزاق الثلث من العائلات اللبنانية التي كانت تعاش من دخل هذا المعلم المصروف وترك اولاده واهله عرضة للعرض والجوع . فهل هذا يجوز في دولة تنادي « بالحرية والديمقراطية » في كل يوم وكل ساعة ؟

وبعد قرار الصرف هذا وتعليق الاضراب من قبل المعلمين عندما تولى النواب ملاحقة مطالبهم وقضاياهم، اعتصم المصروفون في نقابة الصحافة وانتقلوا بعدها الى كلية التربية والاعتصام ما زال مستمرا . وما زالت الوفود الشعبية تأتي لتفقد المصروفين ، وما زالت الاحزاب والقوى الوطنية تعلن تأييدها ودعمها لمطالب المعلمين العادلة والمشروعة . وكان « لعيد المعلم » الذي اقيم فيه مهرجان حاشد في كلية التربية في اول الشهر الجاري اثر كبير في نفوس المصروفين حيث ان الدولة اخذت تدبح من اذاعاتها وابواقها الاعلامية وتشيد بالرسالة التي يحملها المعلم في تربية الجيل الصاعد والنشء الجديد ، وتقوم من جهة اخرى باتباع الاساليب اللاانسانية بحقهم حيث تتركهم عرضة للبطالة وكان عدد العاطلين عن العمل والمسكعين في شوارع لبنان لا يكفي . وما زال الاعتصام مستمرا في كلية التربية ، وتحقيق المطالب وضع على الرف في الوزارة والدولة لم تعر اهتمامها للمربضة التي ابدها تسعة وخمسون نائبا تضامنا مع قضية المعلمين المحقة، مع العلم ان «النظام الديمقراطي» في لبنان يأخذ قراراته « بالاغلبية » (ولا يتخلى عن هذا المبدأ) . ولكننا نراه قد تخلى عن مبدئه هذا والمعتصمون تزداد حالتهم الصحية سوءا يوما بعد يوم وأسبوعا بعد اسبوع نتيجة الرطوبة والنوم على الارض وقلة الاكل ، والمستشفيات ما زالت ابوابها مشرعة لاستقبال اخر المعتصمين حتى ينهار كليا ولم تعد حالته الصحية تساعده على الاستمرار في الاعتصام .

وكان مستشفى البربير في الاسبوع الماضي قد استقبل احد المعلمين الذي انهار اثر اعتصامه في كلية التربية

حسين مسلماني في سريره في المستشفى

واجريت له عملية جراحية دامت ثلاث ساعات استؤصلت خلالها من رئتي الريض ثلاثة اكياس ماء . وهذا المعلم المصروف والذي يدعى حسين توفيق مسيلب ، هو من قرية تمنين التحتا في البقاع ، وكان يدرس الرياضيات الحديثة ، ومعيل لستة اشخاص . وقد تفاقم مرضه قبل تسعة ايام من جراء الظروف الصحية الصعبة التي يعيشها المعتصمون .

لمن ترك هذا المعلم المصروف من يعيلهم ؟ ومن اين يأتي بالثلاثة الاف ليرة اجرة العملية بعد ان صرف من وظيفه منذ اكثر من شهرين ؟

افهل تدفع الدولة اجره العملية وتعيل عائلة هذا المعلم وهو خاطب احدى الفتيات منذ فترة قصيرة ؟ ام ان مصيرهم كمصير الالاف غيرهم من اطفال الجنوب والشمال والبقاع بعد ان نسفت سوهم وماب اباؤهم وامهاتهم ؟ فكل هذه القضايا تعود الى طبيعة النظام المسيطر وعلاقاته الاقتصادية والسياسية والثقافية .. مع الاستعمار العالمي والامبريالية ، وعلى راسها الولايات المتحدة الامريكية ، زعيمة النهب والاستغلال في العالم . هذا النظام الذي ياخذ من الاقتصاد الحر منهجا يسير عليه في سياسته ، يجعل من الجماهير الشعبية الكادحة فريسة للجوع والبؤس والشقاء ، بعمل ما في وسعه لاستغلالها وتبقى بالتالي ترزح تحت نير الاستغلال والعذاب .

ولقد بات واضحا بان الطريقة الوحيدة والاسلوب الوحيد لتكاتف جميع الطبقات والفئات الكادحة ، صاحبه الصلحة في التغيير ، هو الحزب الثوري الطليعي ، الماركسي ـ اللينيني القادر وحده على تعبئة هذه الجماهير وتنظيمها من خلال برنامجه السياسي الثوري وبالتالي تجنيدها للتخلص من كل اشكال الاضطهاد والاستغلال الكامنة في اساس هذا النظام وتركيبه المتآمر على قضية الجماهير الشعبية من اجل الحفاظ على مصالحه وامتيازاته . لان هذه الجماهير هي وحدها القادرة والتي باستطاعتها ان تحقق التغيير وبناء مجتمعها الوطني الديمقراطي الذي توفر لها مطلبات وجودها ويضمن لها مصيرها ، ولانها هي وحدها القادرة على العطاء لانها لا تخسر سوى الذل والقيود ، والبؤس والشقاء .

فمن خلال هذا الاسلوب الذي يجب وسوف يتبعه الحزب الثوري الطليعي في تعبئة الجماهير الكادحة والسعي لاقامة جبهة وطنية يمكن عندئذ تحقيق هذه المطالب التي رفعها المعلمون وسائر الطبقات والفئات الشعبية الكادحة ، وقولت من قبل الدولة بالقمع والاهمال وبالتالي تمكين الطبقة العاملة وسائر الكادحين والمضطهدين من القيام بدورهم النضالي والاطاحة بكل القوانين الرجعية المخلفة والتي هي كنه هذا النظام الراسمالي والشبه الاقطاعي ، واقامة النظام الوطني الديمقراطي الذي يفسح في المجال للسير في طريق الاشتراكية حيث لم يعد هناك وجود للاستغلال والاضطهاد ويقضي بالتالي على الراسماليين والاقطاعيين الذين كدسوا اموالهم من تعب الشعب وعرق جبينه ، وقوة عمله .

فلا يمكن ان تفضاء على القهر والجوع هذا الا باتباع هذا الاسلوب المنظم لنضال الجماهير لتحقيق مطالبها في بناء المجتمع الوطني الديمقراطي ، مجتمع الاكثرية ■■

سهيل د.

بيان من السفارة العراقية حول ما نشرته «الحوادث»

اصدرت السفارة العراقية في بيروت البيان التالي :

نشرت مجلة الحوادث بعددها رقم ٨٥٤ بتاريخ ١٩٧٣/٣/٢٣ مقالا يفهم منه ان العراق له علاقة بعملية نسف مطابع المجلة المذكورة ، وفي الوقت الذي نكذب فيه ما ورد في هذا المقال ، نعلن ان اهتمامات العراق حاليا التي تنصب في محاربة القوى الاستعمارية والامبريالية في منطقة الخليج العربي وفي الارض المحتلة فلسطين ، تدفعنا الى عدم الالتفات لمثل هذه الاكاذيب والاتهامات التي لا تخدم الا اعداء العرب .

السفير

خالد مكي الهاشمي

الأحزاب الوطنية تكتسب شرعيتها من دفاعها عن مصالح الجماهير ومن التحامها بها

كلما تصاعد النضال الجماهيري ، وكلما ازداد دور الاحزاب الوطنية والتقدمية في قيادة هذا النضال ، لجأت الحكومة الى تحريك ما يسمى بمشروع قانون الاحزاب . هذا القانون الاستبدادي الجائر الذي يستهدف ضرب اهم مكتسبات الحركة الديمقراطية في البلاد ، ونعني بها حرية التنظيم الحزبي .

ونحن الحكومة هذا ذو شقين ، فهي من جهة ، تهدف الى تخويف الاحزاب الوطنية والتقدمية ، وكبح جماحها ، وارهابها بالجام الشرعية ، لمنعها من القيام بدورها التاريخي في قيادة النضالات الجماهيرية ، وهي من الجهة الاخرى تهيء الاجواء فعلا ، لفرض قانون الاحزاب كما اعدته ، وسحب اجازة الاحزاب التقدمية ، عندما سنح لها الفرصة وفي الظروف الراهنة ، ظروف الهجوم الشرس على الحركة الجماهيرية والذي تجلى في قمع النضالات المطلبية للعمال والمعلمين والموظفين ، بالرصاص والاعتقالات الجماعية ، واجراءات الاحتلال ، فان اثارة موضوع اجازة الاحزاب التقدمية يأتي حلقة اخرى في سلسلة اجراءات النظام المعادية للحريات الديمقراطية .

وكما تعمد النظام الى ضرب الحركة الجماهيرية والديمقراطية تمهيدا لمعركة المقاومة الفلسطينية في لبنان سكل نهائي ، فانه يلجأ الى الاسلوب نفسه ، اسلوب معركة الحركة الجماهيرية واشاعة روح الخوف والاسكانة بين الجماهير ، ليسهل له عزل الاحزاب التقدمية عن قاعدتها الاساسية ، الجماهير الكادحة ، وبالتالي الانتقال الى ضرب هذه الاحزاب نفسها ، امنا ردود الفعل الجماهيرية .

ان النظام، في تحريكه، بين الاونة والاخرى لمشروع قانون الاحزاب ، يحسب انه يشجع ميول التردد والمساومة داخل هذا الحزب التقدمي او ذاك ، وانه بهذا سيخفف من « غلواء » هذه الاحزاب ويثر لديها المخاوف حول الشرعية ، ولكن الاحزاب التقدمية تدرك لعبة النظام هذه ، فهو معاد طبيعيه لوجود هذه الاحزاب ، واذا كان يسمح لها بمزاولة العمل الشرعي مضطرا ، فليس لحسن نيته ، ولديمقراطيته ، بل لانها انتزعت هذه الشرعية بفضل النضال الجماهير حولها وبفضل فيادتها للنضالات الجماهيرية سنين طويلة .

واذا كانت بعض الاحزاب التقدمية قد انتزعت الشرعية عن هذا الطريق ، فانها ستضمن شرعيتها ، بمواصلة السير على الطريق نفسه .

ان الاحزاب الوطنية والتقدمية ستصون شرعيتها ، ليس بمهادنة النظام ، والدخول في طريق المساومات المهلك ، بل بتقوية مواقفها بين الجماهير ، وتحسين وتشديد قيادتها للنضالات الجماهيرية .

واي وهم اخر ، اي وهم بالمهادنة والمساومة ، سيقود هذه الاحزاب الى الهلاك لانه سيعزلها عن الجماهير ، وسهل بالتالي محاولة نصفيتها واحدا بعد الاخر ■■

فضائح النظام تجرجر نفسها من عهد الى عهد ومن حكومة الى حكومة

في صيف ١٩٧٠ ، فاز الرئيس سليمان فرنجية ، بانتخابات رئاسة الجمهورية بصوت واحد ضد مرشح الشهابية الياس سركيس ، وقامت على اثرها « القيامة » وهللت الصحف والاذاعة بالخبر السعيد ؟!.

ورافق هذا الانتخاب « ظاهره شعبية ! » عمت البلاد تعلن عن مولد «عهد جديد !» و «فتره ديمقراطية !» تتلو فتره الحكم الشهابي وسلط الدبكتاتورية العسكريه ـ المكتب الثاني ، وازدواجية السلطة المدنية والعسكرية على اصرار ريمون اده في تصريحاته !.

وجاءت مع « العهد » حكومه من « الشباب » برئاسه السيد صائب سلام ، رافقه شعارات « الثوره من فوق » و « الديمقراطيه الاجماعيه » و « الغدميه الايجابيه » كمحاوله تضليليه للتناقض الحقيقي في صفوف الشعب ، ولطمس الية النظام البورجوازي المصرفي ـ التجاري في الاستغلال والنهب لغنات واسعه من الجماهير اللبنانية بالاضافه الى تبعية الاقتصاد اللبناني للاحتكارات الامريكية .

وفشلت « حكومة الشباب » في تحقيق « الثوره من فوق » وبدا افطانها بتقديم وهكذا ، سقطت حكومة الكنوفراط ، وحكومة « الاصلاح » وتدامت طوحات « الشباب الليبرالي » ، بسقوط مرسوم ١٩٤٣ تحت ضغط « ثوره » البجار ، وفشل تخفيض اسعار الدواء ، وخنق التعليم الرسمي ـ الجامعة اللبنانية لمصلحة دكاكين التعليم الخاص ـ الجامعات الاجنبية (الامريكية واليسوعية) .

وجرت انتخابات المجلس النيابي في ربيع ١٩٧٢ ، وجاءت الاكثرية لصالح العهد والرئيس فرنجية (٦٦ نائبا) وعلى اثر الانتخابات شكلت حكومة « المعجزة » وهي نفس اعتى واكبر الاقطاعيين السياسيين في لبنان (سليمان العلي ، صبري حماده ، جوزف سكاف ، مجيد ارسلان ، كاظم الخليل) مطعمة ببعض عناصر الكنوفراط ـ البورجوازي (خليل ابو حمد ، بيار حلو ، ميشال ساسين) وسعطت بذلك كل شعارات « العهد » اللفظة ، وبدات روائح الفضائح والسرقات تفوح وتنتشر لدرجة انه لم يعد بالامكان تقلفعها و « غيبها » عن امين الشعب والمراقبين السياسيين (الكرونال ، صفقة الاسلحة ٢٠٠ مليون ، الاعتداء الاسرائيلي في ١٦ و ١٧ ايلول ١٩٧٢ ، لغش وزير العمل كاظم الخليل ١٤ الف نصبة لبنانيه في صور وسليمان العلي وزير الزراعة ٦ الاف نصبة لاراضيه في عكار ، بيع الرئيس سلام استقالاتهم الواحد بعد الاخر ، متذرعين باصطدامهم بالدستور اللبناني وقوانينه وشرائعه ، التي متعهم من تحقيق ما وعدوا بتحقيقه وتنفيذ ما ارادوا ان ينفذوه .

طبعا ، لم يفهم وزراء حكومة « السباب » الاسباب الطبيعية والخلفية الاجتماعيه ـ الاقتصادية التي متعهم من « الطوير » واحداث «الفير» كما ان هؤلاء «الفاعرين» لم يدرسوا طبيعة القوانين والشرائع التي تحكم وسير تناقضات الدستور اللبناني وتعطل امكانية تغييره الجذرية ، وخاصة انه يعبر عن مصالح التحالف الطبقي الحاكم ، وتبيعة لافرازات طبيعة النظام اللبناني وتركيبه الاجتماعي ـ الاقتصادي ، الذي تلخصه جملة قوانين موروثة عن عهد الاستعمارين العثماني والفرنسي ، تضمن فيه مصالح البورجوازية المحلية الناشئة حديثا والتابعة للراسمال الاجنبي تحت شروط ونطاق وحدود الاقطاع السياسي وامتداداته الريفية المتهارة تحت ضربات الغزو الراسمالي التجاري ـ المالي الى القرى .

ولا الاساليب البربرية التي مارسوها ضد الفلسطينيين في المخيمات على امتداد « عهديهم » .. ولا فضاوعهم في تفجير الاقتتال بين الجيش والمقاومة (احداث الكحالة وغيرها) .. ولا الف موضوع اخر بهذا الحجم ، له اي ذكر في كل ما نشر عن التحقيق والمحاكمة ..

طبعا ، ليس من المصادفه بشيء ، ان كل هذه المواضيع المغفلة في محاكمة اوكان المكتب الثاني ، هي بالضبط المواضيع التي ورثها عنهم هذا العهد ، وبرهن عن « امانته » في الاستمرار بها والاخلاص لها ..

وهذه الـ « لا مصادقة » بالضبط هي التي تكشف الدهنية الحقيقية التي تقف وراء هذه المحاكمات .. ذهنية الهرب الى الفجيج الاعلامي لخنق فجيج الشعب من الممارسات الاستغلالية القمعية المستمرة في اسس النظام على توالي عهوده وحكوماته ■

اراضي القدير قرب المطار ثلاث مرات بسعر ١٥٠ ليرة للمتر الواحد بالرغم من ان الدولة استملكتها واستملكت اراضي غيره بسعر ١٢ ليرة فقط ، بعض التنفيعات ، عدا فرض الخوة والتزام المشاريع ..) .

وامام هذه الحالة ، حالة روائح الفضائح التي تزكم بها الانوف ، كان لا بد من « افعال » بعض اخبار المكتب الثاني المثرة في الظرف المناسب ونشر قبور الشهابية وسلسلة الفضائح الي جرت طيلة العهدين السابقين (شهاب ـ حلو) وذلك لهدف واحد وواضح ، هو طمس الفضائح الانية وتغطيس اشكال النضالات الاولية التي بدات تبرز في بعض المناطق اللبنانية ضد النظام القائم وتكشف ارتباطاته وتغرهاته المتمثلة بحكومة « المعجزة » الممثلة لمختلف وجوه الاقطاع السياسي في لبنان من الشمال الى الجنوب ومن الهرمل الى البقاع ومن بعلبك الى عاليه ، وليس كما ادعت اجهزة الدولة الاذاعية الرسمية انها تهدف الى كشف السرقات والفضائح لتنوير « الراي العام اللبناني » ووضعه امام محك « العدالة » و « المحاكم الشرعية » .

ان مثل هذه الادعاءات والاقاويل ، لا ولن تعف حجر عثرة امام وعي الجماهير اللبنانية ، لحقيقه الناقص في لبنان ، ولن تكون بمثابة العازل الذي سلطى به حكومة «المعجزة» من جهة وتعمل ما بين الوعي العاموي المتين للقوى الوطنيه والديمقراطية وتناقضها الطبقي مع نهابا الاقطاع السياسي وتحالفاته الرجعية مع بورجوازية المصارف والتجار ، وتبعيه الاقتصاد اللبناني للامبريالية العالمية .

ثم ماذا عن المكتب الثاني ؟

والطريف ان من بطالع كل ما نشر حول التحقيق مع اركان المكتب الثاني السابق ، واقوال الشهود الذين جلبوا الى المحكمة ، يجد ان كل المواضيع المثارة ، بعيدة كل البعد عن القضايا الحقيقية التي مارسها اولئك الاركان في ايام حكمهم واستثارت غضب ونعمة الجماهير .. فلا قمع الحريات العامة الحزبية والصحافية والشخصية ، ولا المجازر التي نفذوها في ٢٣ نيسان ١٩٦٩ ،